بالعمل . وقد ايد القرار كل من رابين والوزراء بيريس ، غليلي ، اوزن ، الون ، بورغ ، برعام، هيلل ، حزاني ، يدلين ويعقوبي . ويؤكد القرار الجديد القرارات السابقة التي تنص على « القيام بالاعمال اللازمة لتطوير المنطقة » ، وذلك بعد ان خصص مبلغ عشرة ملايين ليرة من ميزانية سنة ١٩٧٥ لهذا الغرض . وتم الاتفاق ايضا على ان تشرف على هذا العمل ، حتى اول نيسان ١٩٧٥ ، مديرية عقارات اسرائيل ، بميزانية قدرها ٣ ــ ٤ ملايين ليرة ، ثم تنتقل مسؤولية التنفيذ الى وزارة التجارة والصناعة ، ومنها الى وزارة الاسكان (يديعوت احرونوت ، ٧٥/٢/١٧) .

استمرار الخلافات العميقة في المعراخ

لم تقتصر الخلافات حول بناء المساكن للعائلات في الخان الاحمر على الوزراء الاسرائيليين فقط ، اذ انها وصلت ايضا الى كتلة التجمع (المعراخ) في الكنيست ، حيث قام نائبان من تلك الكتلة ــ وربما لاول مرة في تاريخ الكنيست ــ بتقديم اقتراحين لجدول الاعمال ، حول هذه المسألة يناقض كل منهما الاخر . وقد قدم الاقتراح الاول ، المؤيد للاستيطان ، النائب مردخاي بن ــ بورات (رافي سابقا) ، بينما قدم الاقتراح الثاني ، المعارض للاستيطان ، النائب يهودا يودين (مبام) (معاريف ، ٧٥/٣/٤) . كما ولا تزال المطالبة بوقف العمل في تلك المنطقة وتوجيه الجهود الى مناطق اخرى مستمرة ، فقد قدم النائب يوسي سريد مذكرة ، باسمه وباسم زميله في مبام ، دوف زاخين، الى رئيس الحكومة بشأن معاليه هآدوميم، أعربا فيها عن قلقهما الشديد من التطور السريع لقضية معاليه هآدوميم ، مدعين بان الامر يناقض توطين الجليل وتقويته وتصنيعه تناقضا خطيرا . كذلك اشارا الى ثلاثة مصانع على الاقل ، كان من المفترض ان تقام في كريات شمونه ، وسيتم نقلها الى معاليه هآدوميم ، وطلبا عدم المصادقة على مبالغ اخرى لدعم الاستيطان في تلك المنطقة . وجاء في المذكرة ايضا قول النائبين : « لن نتوقف عن نضالنا الجماهيري ، ومعنا رؤساء البلديات والمدن الذين يؤيدون موقفنا ، الى ان يتضح بما لا يدع مجالا للشك بان الجليل ، وليس اي منطقة اخرى ، هو الذي يقف على رأس سلم الاولويات في التطوير » . وقد وصف الوزير غليلي هذه الادعاءات بانها تحريض لسكان الجليل مضيفا : « لم يذكروا الجليل طيلة ٢٦ عاما ، ماذا حدث فجأة » (يديعوت احرونوت ، ٧٥/١/١٧) . وكان هذان النائبان قد قدما مذكرة اخرى تتهم مديرية عقارات اسرائيل بالقيام باعمال بملايين الليرات ، في معاليه هآدوميم ، بدون موافقة الحكومة . ورغم ان الخلافات حول الاستيطان في معاليه هآدوميم لا تزال مستمرة ، فان الجولات التي تمت حتى الان اسفرت عن نجاح معين لمؤيدي الاستيطان .

ومن جهة اخرى اخذت تتبلور في اسرائيل ، نتيجة لهذه السياسة الاستيطانية ، « هويات اقليمية » تطالب كل منها باعطاء الاولوية لتطوير منطقتها . وقد وصل الامر الى حد تقديم النائب الياهو مويال ــ من المعراخ ــ اقتراحا لجدول اعمال الكنيست يطلب فيه تشكيل لجنة برئاسة رئيس الحكومة ، لاعادة توزيع السكان . وحذر مويال من « الهوية الاقليمية » التي اخذت تبرز تبعا للتقسيم الجغرافي وتوزيع السكان (را ، ٧٥/٢/١١) .

النشاط الاستيطاني مستمر

ان الخلافات التي اشرنا لها لا تعني ان الحكومة مقصرة في مجال الاستيطان ، بل على العكس من ذلك ، اذ انها تقوم منذ بضعة اشهر بنشاط استيطاني واسع ، خاصة في المناطق التي تعلن باستمرار انها لن تنسحب منها ، ضمن اي تسوية يمكن التوصل اليها . وتضم هذه المناطق قطاع غزة ومشارف رفح وشريطا من الارض من سيناء يمتد بمحاذاة حدود فلسطين ــ مصر الدولية وعلى الساحل الشرقي من سيناء ، الذي يطل على خليج العقبة ، حتى يصل الى شرم الشيخ ، بالاضافة الى الجولان ، او قسم منه على الاقل ، وجزء من الضفة الغربية في منطقة الاغوار ، وهو جزء يمتد بمحاذاة نهر الاردن ، ويحيط بمدينة الخليل ايضا. وهذا بالاضافة الى القدس وضواحيها التي ضمت الى اسرائيل منذ ١٩٦٧ . وهناك محاولات لتوسيع تلك الرقعة من الارض .

من الواضح ان حكومة اسرائيل ، باصرارها على دعم الاستيطان في المناطق المحتلة ، تسعى الى تقوية السيطرة الاسرائيلية والصهيونية على تلك المناطق من جهة ، وتأمل بان تبعد بذلك عن